أزمة الضمانات الأمنية

قراءة في حالة الردع الأمريكي بمنطقة الخليج ضمن سياق الحرب الامريكية-الإيرانية

م.م حسن فاضل سليم

مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث
Enki Foundation for Studies and Research

ملخص

تتناول هذه الورقة أزمة الضمانات الأمنية الأمريكية في منطقة الخليج في ظل الحرب الدائرة بين الولايات المتحدة وإيران، وتحلل مدى قدرة الردع الأمريكي على الاستمرار في حماية دول مجلس التعاون الخليجي في ظل التحولات الجيوسياسية الراهنة. تبدأ الورقة بتحليل الأسس التاريخية للوجود العسكري الأمريكي في الخليج منذ إعلان مبدأ كارتر عام 1980، وتعزيز المظلة الأمنية الأمريكية بعد حرب الخليج عام 1991، ثم تتناول التحولات التي طرأت على هذه الضمانات خلال الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ عام 2011. كما تناقش الورقة تأثير الهجمات الصاروخية والطائرات المسيرة التي طالت قواعد ومنشآت عسكرية في الخليج خلال الحرب الحالية، وما أثارته من تساؤلات حول فعالية منظومة الردع الأمريكية في المنطقة. وتخلص الورقة إلى أن الحرب الجارية تمثل اختباراً حقيقياً لمصداقية الضمانات الأمنية الأمريكية، وتطرح ثلاثة سيناريوهات محتملة لمستقبل الأمن الإقليمي في الخليج، تتراوح بين إعادة ترسيخ الهيمنة الأمريكية، أو تراجعها لصالح نظام دولي أكثر تعددية، أو اتجاه دول المنطقة نحو بناء ترتيبات أمنية إقليمية أكثر استقلالاً.

أولاً: أسس وتاريخ الضمانات الأمنية الامريكية لدول الخليج

تعود بدايات الوجود الأمريكي بمنطقة الخليج واصولها الى عهد الرئيس الأمريكي (جيمي كارتر) الذي وضع مبدأه الشهير المعروف ب(مبدأ كارتر) في عام 1980 الذي ينص على أن أي محاولة من قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج العربي ستعتبر اعتداءً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة، وسيتم صدها بجميع الوسائل المتاحة، بما في ذلك القوة العسكرية وهو المبدأ الذي الى تأسيس قوة الانتشار السريع في منطقة الخليج والتي تحولت لاحقا الى ما يعرف بالقيادة المركزية الامريكية (CENTCOM) ، وقد جاء هذا المبدأ نتيجة تطورات عام 1979 التي تمثلت بالغزو السوفيتي لأفغانستان واقتراب الاتحاد السوفيتي من منابع النفط في الخليج والذي ترافق مع زوال شرطي الخليج المتمثل بشاه ايران عن الحكم بعد قيام الثورة الإسلامية في ذات العام وتحول ايران من حليف موثوق للولايات المتحدة الى عدو مباشر لها ، ما دفع الأخيرة الى ارسال قواتها الى المنطقة لتعزيز تواجدها فيها في محاولة لسد الفراغ الذي تركه الشاه ولحماية مصادر النفط في المنطقة.

«تعود بدايات الوجود الأمريكي بمنطقة الخليج واصولها الى عهد الرئيس الأمريكي (جيمي كارتر) الذي وضع مبدأه الشهير المعروف ب(مبدأ كارتر) في عام 1980 الذي ينص على أن أي محاولة من قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج العربي ستعتبر اعتداءً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة.»

لكن الوجود الأمريكي شهد ذروة تطوره بعد غزو النظام السابق للكويت عام 1990 حيث دعم هذا الغزو الحجج الامريكية لبناء سردية الضمانات الأمنية الامريكية لدول الخليج، فلم تكتف الولايات الامريكية التي حشدت قواتها في المنطقة لحرب الخليج الثانية بإقناع دول المنطقة بحمايتها من التهديد الذي كان يمثله نظام صدام ، بل عملت على

بناء سردية التهديد الإيراني لدول المنطقة لكي يكون الوجود الأمريكي ضامناً لأمن المنطقة بوجه التهديدات المحتملة التي يمثلها كل من العراق وايران على دول مجلس التعاون الخليجي.

لقد كانت الحجة للوجود العسكري الأمريكي طوال مرحلة التسعينيات هو حماية دول الخليج من العراق وإيران والعمل على احتواء نفوذهما وفق استراتيجية الاحتواء المزدوج القائمة في تلك المرحلة، ومع تعزز هذا الوجود أنشأت قاعدة العديد في قطر كمقر لقيادة القوات الامريكية في المنطقة ، والتي قادت منها الولايات المتحدة لاحقا عملية غزو العراق عام 2003 والاطاحة بالنظام السابق.

ان الضمانات الأمنية الامريكية لا تمثل تحالفا عسكريا ملزما للولايات المتحدة فهي ضمانات غير مدونة في معاهدة دفاعية رسمية بين الولايات المتحدة ودول المنطقة ، تلزم واشنطن بالدفاع عن هذه الدول، بل هي اعتمدت على مجموعة من التفاهمات والاليات العسكرية التي تشمل :

1. التواجد الأمريكي المستمر في الأراضي الخليجية وتسيير الدوريات البحرية والجوية بالإضافة الى تبادل المعلومات الاستخبارية واجراء المناورات المشتركة.
2. مبيعات الأسلحة الى دول مجلس التعاون الخليجي مع أنظمة الدفاع الجوي المتطورة والمدمجة مع منظومات باتريوت وثاد.
3. منح بعض دول الخليج مثل الكويت وقطر والبحرين صفة حليف رئيسي خارج الناتو مما وفر لها امتيازات تتعلق بتسريع عمليات شراء الأسلحة والتعاون الأمني.

لقد راهنت دول مجلس التعاون الخليجي على هذه المظلة الأمنية الأمريكية في الحفاظ على أمنها ما حولها الى أكثر المناطق في الشرق الأوسط استقرارا منذ عام 1991 ، فقد كان لدور التحالف الدولي الذي شكلته الولايات المتحدة في

تحرير الكويت الأثر الكبير في تحقيق الردع اللازم لحماية دول المنطقة من اي هجمات خارجية، وقد قامت المقاربة الأمنية الأمريكية في الخليج على مبدأ الاعتمادية الامنية الذي يجعل دول الخليج في حالة اعتماد مستمر على المظلة الأمنية الأمريكية وهو ما سبب الصدمة الاستراتيجية التي تتعرض لها دول الخليج في الوقت الراهن خلال الحرب على ايران.

ثانياً: مراحل تراجع الضمانات الامريكية في المنطقة:

شهدت الضمانات الأمنية الأمريكية لدول الخليج تحولات في مراحل عدة خلال الادارات الأمريكية المتعاقبة فمع وصول الديمقراطيين بادارة اوباما وتزايد المخاوف الامريكية من القفزات الاقتصادية للصين ، اتخذت الإدارة الأمريكية قرار الانسحاب المسؤول من الشرق الأوسط والتوجه شرقا نحو

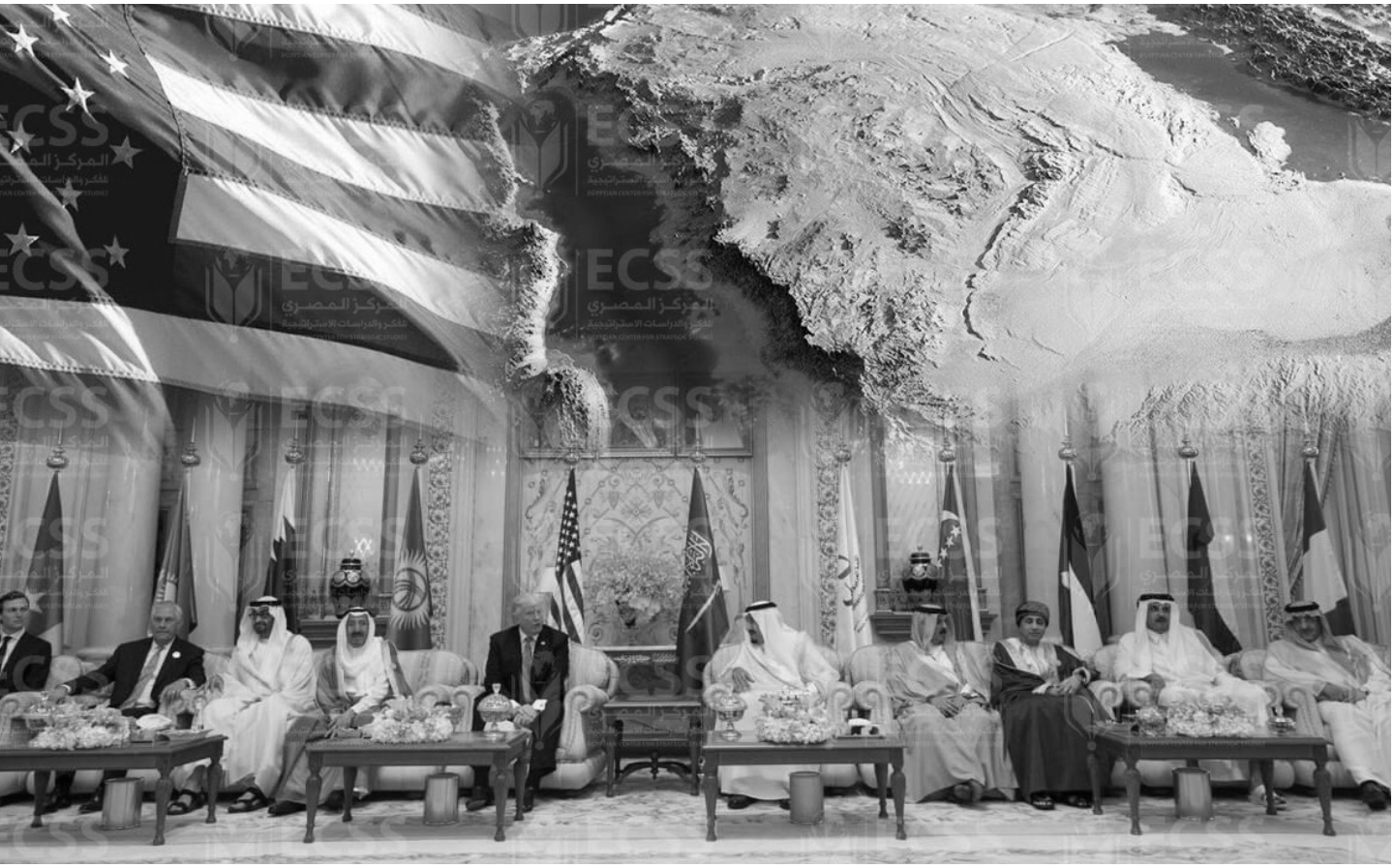

زيادة الانتشار العسكري لتطويق الصين والحد من صعودها الاقتصادي والعسكري، وقد شهدت هذه المرحلة ايضا انسحاب أمريكيا من العراق عام 2011 ادى الى حالة من فراغ القوة أسهمت في تصاعد ادوار القوى الاقليمية بما فيها قوى مجلس التعاون الخليجي وايران وتركيا ، وعلى الرغم من استمرار الوجود الأمريكي في المنطقة الا ان حجم الاهتمام تراجع بها، مما جعل دول الخليج تعمل على لعب دور يفوق احيانا مكانتها التقليدية في المنطقة ، وقد ادى الاتفاق النووي مع إيران عام 2015 الى شعور دول الخليج بخيبة امل من وعود الحماية الامريكية ، ففي الوقت الذي كانت فيه هذه الدول تتسلح تحت مخاوف من خطر ايراني محتمل وبعدما اقنعت الادارات الأمريكية المتعاقبة هذه الدول بأن إيران تشكل خطرا عليها فأن توقيع الاتفاق النووي كان يتنافى مع تلك المزاعم الامريكية حول الخطر الذي تمثله إيران .

لقد دفع هذا التراجع الامريكي دول الخليج الى القيام تدخلات عسكرية في المنطقة كما في اليمن والبحرين، لكن تراجع ادارة اوباما تناقض لاحقا مع تدخل مفرط لإدارة ترامب في ولايته الاولى وأعادته الاهتمام بالمنطقة وعلى الرغم من ذلك فإن الردع الامريكي في المنطقة خلال المدة من 2016 وحتى عام 2020 دخل مرحلة من اختبار الردع الامريكي لاسيما مع حصول مناوشات بين الولايات المتحدة وايران في تلك المرحلة كان من بينها استهداف حقول ارامكو عام 2019 التي تمثل قلب الصناعة النفطية في المنطقة واسقاط عدد من المسيرات الامريكية وهي حوادث مرت وسط صمت استراتيجي امريكي واضح فضلا عن استهداف قاعدة عين

«ان الضمانات الأمنية الامريكية لا تمثل تحالفا عسكريا ملزما للولايات المتحدة فهي ضمانات غير مدونة في معاهدة دفاعية رسمية بين الولايات المتحدة ودول المنطقة ، تلزم واشنطن بالدفاع عن هذه الدول.»

الأسد ، كلها احداث شكلت اختباراً للردع الامريكي الذي تقوم عليه الضمانات الأمنية الأمريكية .

ومع وصول ادارة جو بايدن واعادة تأكيدها على سياسات ادارة باراك اوباما من خلال الاتجاه شرقا وتقليل الاهتمام بالشرق الأوسط قامت دول الخليج في هذه المرحلة تنويع تحالفاتها لتراجع ثقتها بالضمانات الامريكية وقد كانت الخطوة الأهم في ذلك هو إعادة تطبيع العلاقات بين السعودية وإيران بواسطة صينية ما ادى الى دحض سردية التهديد الإيراني لدول المنطقة ، كما انضمت السعودية والإمارات الى مجموعة دول البريك بوصفه ناديا لمعارضة النظام الدولي بقيادة الولايات المتحدة، بالتالي أصبحت الضمانات الأمنية الأمريكية خيارا ثانويا لدى دول الخليج في هذه المرحلة مع تراجع الثقة بالحماية الامريكية نتيجة لمواقف الإدارة الديمقراطية من دول مجلس التعاون الخليجي، وهي ثقة تعززت لاحقا بشكل نسبي مع عودة دونالد ترامب في ولايته الثانية الى البيت الأبيض والتي تتعرض الان لاختبار حقيقي وسط الحرب على ايران.

ثالثاً: تآكل الردع: ديناميات الإخفاق الاستراتيجي الامريكي في مواجهة الضربات الايرانية:

«أصبحت الضمانات الأمنية الأمريكية خيارا ثانويا لدى دول الخليج في هذه المرحلة مع تراجع الثقة بالحماية الامريكية نتيجة لمواقف الإدارة الديمقراطية من دول مجلس التعاون الخليجي.»

تشكل الحرب الجارية في الوقت الراهن اكبر اختبار للضمانات الأمنية الأمريكية في الخليج حيث اخفق الوجود العسكري الامريكي في حماية دول المنطقة بل اخفق حتى في حماية نفسه من الضربات التي تلقاها بالصواريخ والطائرات المسيرة الايرانية مما أدى إلى اضرار في اهم الرادارات الامريكية في المنطقة في قطر والكويت واصابات في مقر قيادة الأسطول الخامس في العاصمة البحرينية

المنامة ، فضلاً عن ان إخلاء تلك القواعد لم يفلح في حماية العسكريين الامريكيين العاملين فيها من الاستهداف الذي طالهم وطال عناصر الاستخبارات الامريكية و»الاسرائيلية» حتى في الفنادق والمباني المدنية التي لجأوا إليها في دول الخليج ، حسب ما افادت القوات الايرانية ووسائل الاعلام، فضلا عن إصابة العديد من القواعد الجوية واحداث اضرار بات تعويضها مكلفاً في الوقت الراهن ، ما شكل صدمة للوجود الامريكي في الخليج ، حيث أن الضرر لم يكن مادياً فحسب بل كان معنوياً شمل انكسار الصورة النمطية التي بنتها الولايات المتحدة عن قدرتها على حماية دول الخليج وردع التهديدات الموجهة لها، حيث اكتشفت العديد من دول الخليج ان مجمل القدرات الامريكية التي كانت تعمل على اراضي دول مجلس التعاون كانت مخصصة لتعزيز أمن «اسرائيل» بالدرجة الأولى قبل أمن دول المنطقة ، ما جعل هذه الدول تشعر بحالة من الانكشاف الاستراتيجي امام الضربات الايرانية مما دفعها للعمل بنفسها على التصدي لتلك الهجمات دون انتظار الحماية الامريكية التي بدرجة كبيرة لم تعد موجودة ما ادى الى تآكل قيمة الضمانات الأمنية الأمريكية لدول المنطقة حيث لم تعد هنالك جدوى لتلك الضمانات.

"تشكل الحرب الجارية في الوقت الراهن اكبر اختبار للضمانات الأمنية الأمريكية في الخليج حيث اخفق الوجود العسكري الامريكي في حماية دول المنطقة بل اخفق حتى في حماية نفسه من الضربات التي تلقاها بالصواريخ والطائرات المسيرة الايرانية."

ان الضرر الذي اصاب دول المنطقة لم يقتصر على القواعد العسكرية الأمريكية بل شمل المرافق المدنية والسياحية والبنى التحتية المطارات وشركات إنتاج النفط والموانئ ما أضر بالصورة النمطية لهذه الدول كواحة للأمن والاستقرار والرفاهية وهي صورة نمطية استغرقت

هـذه الـدول سـنين طويلـة لبناءهـا والـتي مـن الصعـب أن تعـود كمـا كانـت قبـل الحـرب.

رابعاً: مستقبل الوجود الأمريكي في دول الخليج

ان الصدمة الاستراتيجية التي تعرضت لها دول الخليج من خلال اخفاق الضمانات الأمنية الأمريكية في حمايتها والاضرار البالغة التي أصابت القواعد الامريكية سيدفع دول الخليج الى إعادة صياغة العلاقة الأمنية مع الولايات المتحدة وفق أطر جديدة والتي ستعتمد على نتيجة الحرب وفق ثلاث مسارات :

المسار الاول: سيناريو الحسم الامريكي واعادة الهيمنة

يفترض هذا السيناريو انه في حال انتهت الحرب بنجاح الحملة العسكرية الأمريكية في تحقيق أهدافها فأن هذا الامر

سوف يدفع ادارة ترامب لتعزيز حضورها في المنطقة وتعويض القواعد المدمرة والوجود العسكري وتعزيز قدرة الردع الامريكي المتآكل والعمل على توقيع اتفاقية دفاعية مع دول الخليج كبديل عن التفاهمات السابقة ما سوف يعيد تعزيز مكانة الضمانات الامريكية الأمنية لدول المنطقة ويحولها لمظلة أمريكية شاملة قادرة على التدخل عند تعرض المنطقة لأي تهديد.

هذا المسار على الرغم من قدرة الولايات المتحدة العسكرية مازال بعيد المنال في الوقت الراهن لاسيما مع استمرار قدرة إيران على إغلاق مضيق هرمز ورفع الكلف العسكرية والاقتصادية والسياسية على الولايات المتحدة وحلفاءها في المنطقة .

المسار الثاني: سيناريو التراجع الامريكي والتحول للتعددية القطبية

ان تضرر القواعد العسكرية الأمريكية وارتفاع كلفة الحرب اصبح يفرض صعوبات كبيرة على الإدارة الأمريكية في كيفية تعويض الأضرار التي تعرض لها وجودها العسكري في المنطقة ، الاضرار التي طالت القواعد والمرافق العسكرية بات من الصعب اصلاحها فضلا عن استمرار إيران في إغلاق مضيق هرمز وتكبيد الولايات المتحدة خسائر اقتصادية بالإضافة إلى الخسائر العسكرية ، كل ذلك يفرض احتمال اتجاه الحرب بمسار قد يؤدي إلى هزيمة استراتيجية للولايات المتحدة في المنطقة قد تؤثر ليس على توازنات القوى في الشرق الاوسط فحسب بل تؤثر على بنية

«ستزداد فرص تحول النظام العالمي الى تعددية قطبية ما سيدفع دول الخليج الى البحث عن شراكات استراتيجية جديدة والابتعاد عن المظلة الامريكية فقد تلجأ الى جلب دول أخرى مثل روسيا والصين.»

توزيع القوة في النظام العالمي ، حيث ستزداد فرص تحول النظام العالمي الى تعددية قطبية ما سيدفع دول الخليج الى البحث عن شراكات استراتيجية جديدة والابتعاد عن المظلة الامريكية فقد تلجأ الى جلب دول أخرى مثل روسيا والصين لاسيما مع انخراط دول الخليج في بريك فقد تعمل على حماية أمنها عبر تشبيك المصالح الاقتصادية للدول الكبرى في إطار نظام أمني متعدد الأطراف فقد تسعى دول الخليج الى التحول من المظلة الأمنية الواحدة الى نظام قائم على توازن المصالح ففي هذا السيناريو قد تلعب الصين دور الضامن الاستراتيجي لكبح جماح التهديدات الإقليمية على دول الخليج حيث سوف تستغل علاقاتها الإيجابية مع إيران ونشاطاتها الاقتصادية في كل من ايران ودول الخليج لتعزيز الربط الاقتصادي والتجاري بين ضفتي الخليج بدلا من اذكاء العداء والخلافات بينهما ، ما يؤدي لترسيخ أسس التعاون الاقتصادي في المنطقة بدلا من أسس الصراع والخلاف ، وهو ما سينعكس ايجابياً على أمن دول الخليج وأمن المنطقة عموماً ويؤدي لانتفاء الحاجة لاي مظلة امنية جديدة.

«إن تآكل الردع الأمريكي في هذه الحرب يمثل إعلان تراجعا للهيمنة الامريكية لمرحلة ‹ما بعد 1991›، وبداية عصر جديد تتوزع فيه القوة والمسؤولية الأمنية بين فواعل إقليمية ودولية متعددة، مما يضع دول الخليج أمام تحدي «الاعتماد على الذات» في رسم خارطة مستقبلها الاستراتيجي.»

ان هذا المسار وفقاً للتطورات الراهنة قد يكون الأكثر واقعية لاسيما اذا اخفقت كل العمليات الامريكية في غزو إيران وتدمير قدراتها او في حالة اضطرار ترامب الى التراجع عن العمليات العسكرية بحجة انه انتصر في الحرب وحقق اهدافه.

المسار الثالث: بناء نظام أمني اقليمي

يفترض هذا المسار ان تعمل دول الخليج الى التفاهم مع إيران والعراق لبناء نظام أمني اقليمي جديد ضمن مركب أمني اقليمي واحد يهدف لحفظ الامن في المنطقة بدلا من الاعتماد على اي ضامن خارجي ، مع العمل على تعزيز قدراتها العسكرية الذاتية وتنويع التحالفات والشراكات الاستراتيجية مع كل من روسيا والصين والاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، ما يؤدي إلى أن تكون دول الخليج أكثر استقلالا وأكثر ابتعادا عن المخاطر الأمنية نتيجة لعدم استضافتها لاي قواعد عسكرية اجنبية يمكن أن تجلب لها المتاعب كما يحصل في الوقت الراهن .

هذا السيناريو هو الاقل ترجيحا لعدة اعتبارات كون دول الخليج غير قادرة على بناء قواتها المسلحة الخاصة بها لكون العديد منها لا يملك العمق الاستراتيجي ولا الموارد البشرية الكافية لبناء هذه القوة العسكرية اللازمة، كما ان بناء منظومة امنية تكون فيها إيران والعراق اطرافا فيها سيضعف من مكانة دول الخليج ويجعلها منظومة خاضعة لقيادة إيرانية عراقية سعودية مشتركة.

الخاتمة

في الختام يمكن القول ان الضمانات الأمنية الأمريكية لدول الخليج تواجه ازمة حقيقية في تحقيق الردع المطلوب الذي قامت على أساسه ، في ظل الحرب الدائرة على إيران وفي ظل قدرة إيران على تهديد الوجود العسكري الامريكي وضرب كافة المصالح الاقتصادية الامريكية والخليجية في المنطقة ، فهذا الإخفاق ليس اخفاقا عابرا بل يشكل عجزاً بنيوياً في صلب الاستراتيجية الامريكية في المنطقة التي لم تستطيع

التكيف مع تطور تكتيكات الحرب الهجينة التي تشنها إيران ، وبالتالي تخلص الورقة إلى جملة من الاستنتاجات الجوهرية :

1. أثبتت الحرب الحالية أن التفوق العسكري التكنولوجي (الصلب) لا يضمن بالضرورة «الردع الفعال» ضد خصم يمتلك إرادة القتال وأدوات الاستنزاف الرخيصة.
2. إن السردية الإماراتية والخليجية كواحات للأمن تعرضت لشرخ عميق يتطلب سنوات من «الدبلوماسية الذكية» لترميمه، وهو ما يفرض الانتقال من نموذج «الأمن بالوكالة» إلى «الأمن بالتفاوض والتحصين الذاتي».
3. لم تعد الولايات المتحدة تشكل الضامن الوحيد لأمن المنطقة، بل أصبحت شريكاً يخضع تقييمه لميزان الربح والخسارة الميدانية، مما يفتح الباب واسعاً أمام التعددية القطبية في الشرق الأوسط.

إن تآكل الردع الأمريكي في هذه الحرب يمثل إعلان تراجعا للهيمنة الامريكية لمرحلة «ما بعد 1991»، وبداية عصر جديد تتوزع فيه القوة والمسؤولية الأمنية بين فواعل إقليمية ودولية متعددة، مما يضع دول الخليج أمام تحدي «الاعتماد على الذات» في رسم خارطة مستقبلها الاستراتيجي.